

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط - شالة الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25 0537.76.54.13 الحساب رقم : 310 810 1014029004423101 33 المفتوح بالخبزينة الإقليمية بالرباط في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية	تعريف الاشتراك		بيان النشرات	
	في الخارج	في المغرب		
		سنة		سنة أشهر
	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريف المنصوص عليها يمتته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	400 درهم 200 درهم 200 درهم 300 درهم 300 درهم	250 درهما 150 درهما 150 درهما 250 درهما 250 درهما	النشرة العامة نشرة الترجمة الرسمية نشرة الاتفاقيات الدولية نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية
الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة	فهرست
اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. مرسوم رقم 2.20.939 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1442 (8 فبراير 2021) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.08.404 الصادر في 6 ذي الحجة 1429 (5 ديسمبر 2008) المتعلق بتركيبة وكيفية عمل اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. 1316	نصوص عامة
بذور الحبوب المعتمدة. - إعانة مالية للتسويق ومنحة للتخزين برسم الموسم الفلاحي 2020-2021. قرار مشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2415.20 صادر في 11 من صفر 1442 (29 سبتمبر 2020) بمنح إعانة مالية لتسويق بذور الحبوب المعتمدة وبذور حبوب الجيل الموالي للإكثار الثاني GUR2 وكذا منحة التخزين برسم الموسم الفلاحي 2020-2021. 1317	مزاوله مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. مرسوم رقم 2.20.874 صادر في 21 من جمادى الآخرة 1442 (4 فبراير 2021) بتطبيق القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاوله مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي. 1312
	الأرشيف العادي والوسيط والنهائي. مرسوم رقم 2.19.871 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1442 (5 فبراير 2021) بتغيير المرسوم رقم 2.14.267 بتاريخ 21 من محرم 1437 (4 نوفمبر 2015) بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي. 1316

صفحة	صفحة
1354	1321
1354	1325
1355	1326
1355	1338
1356	1357
1356	1352
1357	1352
1357	1353
1358	1353
1358	1353
1359	1353
1359	1353

نصوص خاصة

الأدوية الأصلية والجينية والمماثلة الحيوية المسوقة في المغرب. - أسعار البيع للعموم.

قرار لوزير الصحة رقم 185.21 صادر في 8 جمادى الآخرة 1442 (22 يناير 2021) بتغيير وتنظيم القرار رقم 787.14 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1435 (7 أبريل 2014) بمراجعة أسعار البيع للعموم للأدوية الأصلية والجينية والمماثلة الحيوية المسوقة في المغرب.

إقليم تيزنيت. - الموافقة على التصميم والنظام المتعلق به لهيئة مركز بجماعة أنزي.

مرسوم رقم 2.20.955 صادر في 21 من جمادى الآخرة 1442 (4 فبراير 2021) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لهيئة مركز جماعة أنزي بإقليم تيزنيت وإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

إقليم سيدي سليمان. - الموافقة على لائحة ذوي حقوق جماعتين سلاليتين.

قرار لوزير الداخلية رقم 3289.20 صادر في 8 جمادى الأولى 1442 (23 ديسمبر 2020) بالمصادقة على لائحة ذوي الحقوق المالكين على الشياخ للأراضي الفلاحية للجماعة السلالية الدواغر بهت الكائنة بإقليم سيدي سليمان الواقعة أراضيها داخل دائرة الري بالغرب.

قرار لوزير الداخلية رقم 3290.20 صادر في 8 جمادى الأولى 1442 (23 ديسمبر 2020) بالمصادقة على لائحة ذوي الحقوق المالكين على الشياخ للأراضي الفلاحية للجماعة السلالية أولاد زيد أولاد أنصر (أولاد زيد) الكائنة بإقليم سيدي سليمان الواقعة أراضيها داخل دائرة الري بالغرب.

إقليم مديونة وعمالة مقاطعات مولاي رشيد. - إجراء بحث علمي.

قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء رقم 395.21 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1442 (8 فبراير 2021) بإجراء بحث علمي في شأن مشروع مرسوم يقضي بإدراج الربط الطرقي بين تيط مليل وبرشيد من ن.ك. 25+860 إلى ن.ك. 29+850 في صنف الطرق السيارة بإقليم مديونة وعمالة مقاطعات مولاي رشيد.

المعادلات بين الشهادات.

قرار لوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 81.21 صادر في 22 من جمادى الأولى 1442 (6 يناير 2021) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

قرار لوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 82.21 صادر في 22 من جمادى الأولى 1442 (6 يناير 2021) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

قرار لوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 83.21 صادر في 22 من جمادى الأولى 1442 (6 يناير 2021) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

نصوص عامة

4 - تصريح بالشرف يشهد فيه الشخص المعني بعدم مزاولته في القطاع العام أو قرار الحذف من المرفق العام الذي كان يزاول به، وبعدم التقييد في هيئة أجنبية لمهنيي الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي أو أي وثيقة تثبت حذفه من تلك الهيئة إذا كان مقيدا بها :

5 - صورة فوتوغرافية حديثة لصاحب الطلب :

6 - شهادة طبية تثبت قدرة الشخص، البدنية والعقلية، على مزاوله المهنة :

7 - البطاقة رقم 3 من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر أو أي وثيقة رسمية أخرى تقوم مقامها.

المادة 2

إذا تعلق الأمر بطلب إذن بالمزاولة يخص شخصا من جنسية أجنبية، يودع هذا الأخير، لدى المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة المزمع المزاوله داخل دائرة نفوذها الترابي مقابل وصل، ملفا يضم الوثائق التالية :

- الوثائق المبينة في البنود 1 و2 و4 و5 و6 من المادة الأولى أعلاه ؛

- شهادة الجنسية ؛

- نسخة من بطاقة الإقامة بالمغرب أو أي وثيقة رسمية تثبت إقامته القانونية بالمغرب ؛

- نسخة من عقد زواجه بشخص مغربي الجنسية، أو عقد ولادته بالمغرب مصحوبا بوثيقة تثبت إقامته بصورة مستمرة بالمغرب لمدة لا تقل عن عشرينسنوات، إذا لم يكن من مواطني دولة أبرمت اتفاقية مع المغرب تسمح لمهنيي الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي من مواطني إحدى الدولتين بمزاولة مهنة الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي بالقطاع الخاص فوق تراب الدولة الأخرى أو تطبق مبدأ المعاملة بالمثل في هذا المجال ؛

- نسخة من السجل العدلي مسلمة، منذ أقل من ثلاثة أشهر من لدن البلد الأصلي لصاحب الطلب، أو أي وثيقة رسمية تقوم مقامها.

مرسوم رقم 2.20.874 صادر في 21 من جمادى الآخرة 1442 (4 فبراير 2021) بتطبيق القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.119 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 23 من جمادى الأولى 1442 (7 يناير 2021)،

رسم ما يلي :

القسم الأول

الإذن بمزاولة مهن الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي بالقطاع الخاص

الباب الأول

تكوين ملف طلب الإذن بالمزاولة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 20 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 45.13، يتعين على كل شخص من جنسية مغربية يرغب في مزاولة مهنة الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي أن يودع مقابل وصل لدى المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة المزمع المزاوله داخل دائرة نفوذها الترابي أو عبر المنصة الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض عند وجودها، ملفا يتضمن الوثائق التالية :

1 - طلب الإذن بالمزاولة يبين فيه المهني تخصصه وشكل المزاوله وكذا عنوانه المهني والجماعة الكائن بها ؛

2 - نسخة لأصل إحدى الشهادات أو الدبلومات المنصوص عليها، حسب الحالة، في المادتين 20 و54، من القانون السالف الذكر رقم 45.13، غير أنه يمكن للمندوبية الإقليمية أن تطلب من المعني بالأمر الإدلاء بأصل الدبلوم أو الشهادة أو بنسخة مطابقة للأصل، وذلك عملا بأحكام البند 4 من المادة 7 من القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ؛

3 - نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ؛

وفي هاتين الحالتين يعلق أجل تسليم الإذن المنصوص عليه في المادتين 6 أو 8 بعده حسب الحالة، إلى حين التوصل بالمعلومات المطلوبة.

المادة 6

يسلم وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، الإذن بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي في إطار الإجازة. بناء على الوثائق المدلى بها وبعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت، وذلك داخل أجل ثلاثين (30) يوما يحتسب ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملاً.

يبلغ قرار الإذن بالمزاولة كتابة إلى صاحب الطلب وعامل العمالة أو الإقليم المعني والهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت.

المادة 7

عملاً بأحكام المادة 19 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، يجب على كل مهني مأذون له بالمزاولة بالقطاع الخاص بصفة أجير، في حالة تغيير المشغل، أن يصرح بذلك خلال خمسة عشر (15) يوماً لوزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، ترفق بجميع الوثائق التي تثبت هذا التغيير.

يقوم وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي بتعيين الإذن ويبلغ قرار تعيين الإذن إلى الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت.

المادة 8

يسلم وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، الإذن بالمزاولة بمحل مهني بناء على الوثائق المكونة للملف المذكور في المادتين الأولى أو 2، حسب الحالة، والمادة 4 أعلاه وبعد استطلاع رأي الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت. ويتوقف هذا الإذن على زيارة مراقبة مطابقة المحل لمعايير الصحة والسلامة والنظافة وكذا للمعايير المنصوص عليها في المادة 22 من القانون السالف الذكر رقم 45.13 والتي تحدد بقرار لوزير الصحة.

يقوم بزيارة المطابقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه موظفان على الأقل منتدبان لهذا الغرض من لدن وزير الصحة وممثل عن السلطة الإدارية المحلية، بحضور ممثل عن المجلس الجهوي لهيئة الطبيبات والأطباء المعني وممثل عن الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت.

المادة 3

من أجل مزاولة مهنة الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي في إطار الإجازة، يجب أن يرفق الملف المنصوص عليه في المادتين الأولى أو 2، حسب الحالة، بالوثيقتين التاليتين :

- عقد الشغل الذي يعتمز بموجبه صاحب الطلب مزاولة المهنة في إطار الإجازة ؛

- نسخة من عقد التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمهني المعني.

المادة 4

يجب على المهني في الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي الذي يعتمز مزاولة مهنته بمحل مهني، أن يرفق الملف المنصوص عليه في المادتين الأولى أو 2، حسب الحالة، بالوثائق التالية :

- نسخة من سند الملكية أو عقد البيع أو عقد الوعد بالبيع أو كراء المحل المراد استغلاله كمحل مهني، مع مراعاة بنود نظام الملكية المشتركة عند الاقتضاء ؛

- قائمة التجهيزات ؛

- في حالة توفر مستخدمين، الإدلاء بلائحتهم ومؤهلاتهم ؛

- عندما يتعلق الأمر بمحل مهني مشترك، نسخة من عقد الشراكة ومن النظام الأساسي للشركة المحدثة طبقاً لأحكام المادة 17 من القانون السالف الذكر رقم 45.13 ؛

- نسخة من عقد التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمهني أو لكل مهني في حالة الشراكة.

الباب الثاني

مسطرة البت في طلب الإذن بالمزاولة

المادة 5

تتأكد المندوبية الإقليمية المعنية، فور توصلها بملف الطلب، من اكتمال وصحة الوثائق المدلى بها وتبعث بثلاثة نظائر من الملف، داخل أجل عشرة (10) أيام من تاريخ تسلمه كاملاً إلى وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي.

إذا تعلق الأمر بشهادة أو دبلوم مسلم من لدن مؤسسة أجنبية مدلى به من لدن صاحب الطلب، أحال وزير الصحة الوثيقة، داخل أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوماً ابتداء من تاريخ التوصل بالملف كاملاً، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية التي تقوم بالإجراءات اللازمة. وإذا دعت الضرورة إلى التحقق من صحة دبلوم وطني، أحال وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض، الأمر داخل نفس الأجال إلى الجهة المعنية.

المادة 9

يسلم الإذن بالمزاولة بهذا المحل في حالة المطابقة للمعايير المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، داخل أجل ثلاثين (30) يوما يحتسب ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملاً. وفي حالة عدم المطابقة، تطبق أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 22 من القانون السالف الذكر رقم 45.13.

يبلغ قرار الإذن بالمزاولة إلى صاحب الطلب وعامل العمالة أو الإقليم والمجلس الجهوي لهيئة الطبيبات والأطباء المعني والهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت.

المادة 10

طبقاً لأحكام المادة 18 من القانون المذكور رقم 45.13، يخضع كل تغيير لشكل المزاولة لإذن يسلمه وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، بناء على الوثائق المبينة في البنود 1 و 3 و 4 و 5 و 7 من المادة الأولى والمواد 2 و 3 و 4 حسب نفس المسطرة المنصوص عليها في هذا الباب، وذلك مع مراعاة شكل المزاولة المطلوب.

المادة 11

طبقاً لأحكام المادة 23 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، يخضع كل تغيير للمحل المهني لإذن يسلمه وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، بناء على الوثائق المبينة في البنود 1 و 3 و 4 و 5 و 7 من المادة الأولى والمواد 2 و 3 و 4 وفق نفس الشروط المنصوص عليها في المادة 22 من القانون المذكور رقم 45.13 والكيفيات المنصوص عليها في المادتين 8 و 9 أعلاه.

القسم الثاني

النيابة في المجال المهنية

المادة 12

عملاً بأحكام الباب الخامس من القسم الثاني من القانون السالف الذكر رقم 45.13، يسلم إذن النيابة التي تفوق مدتها ستون (60) يوماً من لدن وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، بناء على ملف يتضمن الوثائق التالية :

- طلب موقع عليه يتضمن على الخصوص مدة الغياب ومبرراته وكذا اسم المهني المقترح للقيام بالنيابة ؛

- نسخة من إحدى الشهادات أو الدبلومات التي تخول للمهني المقترح للقيام بالنيابة مزاولة المهنة والمنصوص عليها حسب الحالة في المواد 20 و 54 من القانون المذكور رقم 45.13 ؛

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للمهني النائب ؛

- تصريح بالشرف من قبل المهني النائب يقر فيه بعدم مزاولة أي نشاط مهني آخر طيلة مدة النيابة ؛

- نسخة من عقد تأمين يغطي مسؤولية المهني النائب المدنية والمهنية.

إذا تعلق الأمر بمهني نائب يزاول بالقطاع العام، وجب أن يتضمن الملف نسخة لأصل القرار الذي يمنحه رخصته الإدارية السنوية وإذنا صريحاً للنيابة مسلم من رئيس الإدارة التابع لها.

وفي الحالة المنصوص عليها في المادة 37 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، يرفق الملف بشهادة وفاة المهني صاحب المحل المهني مصحوبة إن اقتضى الحال بشهادة تثبت متابعة زوج أو أحد أبناء المهني المتوفى دراسات لتحضير دبلوم يسمح له بمزاولة نفس المهنة التي كان يزاولها المتوفى.

المادة 13

طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 35 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، لا يمكن أن تفوق مدة النيابة سنة متواصلة، ما عدا في حالات استثنائية مرخص بها من قبل وزير الصحة أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض على المستوى الترابي، ولا سيما لأسباب صحية. وفي هذه الحالة، يجب على المهني المناب عنه أن يرفق ملف طلب النيابة المنصوص عليه في المادة 12 أعلاه، بشهادة طبية تثبت إصابته بعجز أو بمرض طويل الأمد يرغمه على التوقف مؤقتاً عن مزاولة مهنته لمدة أقصاها سنة.

القسم الثالث

تفتيش المجال المهنية

المادة 14

عملاً بأحكام المادة 24 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، تقوم بعمليات تفتيش المجال المهنية لمزاولة إحدى مهن الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي، لجنة تتألف من مفتشين محلفين يعينهم وزير الصحة لهذا الغرض، بمعية ممثل عن الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت. يقوم المفتشون بزيارة المجال المهنية بناء على البرنامج السنوي الذي يعده وزير الصحة وعلى أمر بمهمة، تحدد فيه أسماؤهم وتاريخ الزيارة والمجال الترابي للجهة التي سيجري فيها التفتيش.

يلزم أعضاء لجنة التفتيش بكتمان السر المهني كما يلزمون بالامتناع عن تفتيش المجال المهنية التي لهم بها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو تلك التي يستغلها مهني تربطه بهم علاقة قرابة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هاتين الحالتين يجب على عضو لجنة التفتيش المعني بالتصريح بذلك بغرض تعويضه بعضو آخر.

المادة 18

تحدد بقرار لوزير الصحة خصائص اللوحة البيانية التي توضع بمدخل المحل المهني المنصوص عليها في المادة 33 من القانون السالف الذكر رقم 45.13.

المادة 19

تطبقا لأحكام المادة 27 من القانون المذكور رقم 45.13، تحدد بقرار لوزير الصحة قائمة الأدوية أو المستلزمات الطبية أو المنتجات الصيدلانية غير الدوائية التي يمكن استعمالها من طرف الأشخاص المأذون لهم بمزاولة إحدى مهن الترويض أو التأهيل أو إعادة التأهيل الوظيفي بصفة حرة بالقطاع الخاص.

المادة 20

يقصد «بالإدارة» في مدلول المادة 21 من القانون السالف الذكر رقم 45.13 «وزارة الصحة».

يقصد «بالسلطة الحكومية المختصة» أو «بالإدارة» في مدلول المواد 25 و 28 و 29 و 30 و 35 (الفقرة الأولى) و 38 و 45 «وزير الصحة».

المادة 21

تظل ملفات طلبات الترخيص بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي بالقطاع الخاص، المعروضة على مصالح الأمانة العامة للحكومة أو المودعة لدى السلطة المحلية قبل تاريخ دخول القانون السالف الذكر رقم 45.13 حيز التنفيذ خاضعة للمسطرة المطبقة في هذا الشأن في نفس التاريخ.

المادة 22

ينقل إلى وزارة الصحة نسخ من الأرشيف المتعلق بملفات الترخيص بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي بالقطاع الخاص الموجودة في حوزة الأمانة العامة للحكومة.

المادة 23

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى الأمين العام للحكومة ووزير الصحة كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 21 من جمادى الآخرة 1442 (4 فبراير 2021).

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف :

الأمين العام للحكومة،

الإمضاء : محمد حجوي.

وزير الصحة،

الإمضاء : خالد آيت طالب.

إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة أو عاقه عائق في اليوم المحدد للتفتيش، قام المفتشون المحلفون الحاضرون بالتفتيش ويسجلون غياب العضو في تقرير.

المادة 15

يحرر أعضاء لجنة التفتيش، عقب كل زيارة تفتيش، محضرا يؤشرون على جميع صفحاته ويوقعون على صفحته الأخيرة ويتضمن البيانات التالية :

- أسماؤهم الشخصية والعائلية وصفاتهم داخل اللجنة ؛

- تاريخ زيارة التفتيش ؛

- المعطيات الخاصة بالمحل المهني ولا سيما عنوانه ورقم وتاريخ الإذن بفتحه ؛

- الاسم الشخصي والعائلي للمهني أو المهنيين المعنيين في حالة الشراكة ؛

- نتائج التفتيش مع جرد الاختلالات أو المخالفات التي تمت معابنتها، في حالة وجودها.

يرفق أعضاء لجنة التفتيش المحضر، عند الاقتضاء، بنسخ من كل الوثائق التي تم الاستناد إليها، وكذا بالصور التي تم التقاطها وشهادات الأشخاص الذين تم تلقي إفاداتهم على أن تكون مكتوبة وموقعا عليها.

المادة 16

يبعث بمحضر التفتيش إلى وزير الصحة داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ زيارة التفتيش.

يقوم وزير الصحة بإرسال نسخة من المحضر إلى الهيئة الوطنية لمهنيي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي إن وجدت، داخل أجل أقصاه ثمانية (8) أيام من تاريخ التوصل به.

في حالة ثبوت مخالفة، يقوم وزير الصحة بتوجيه إعدار إلى المهني أو المهنيين المعنيين من أجل إنهاء المخالفات التي تمت معابنتها من لدن لجنة التفتيش، داخل أجل يحدده حسب أهمية التصحيحات المطلوبة.

القسم الرابع

مقتضيات متفرقة وانتقالية

المادة 17

عملا بأحكام المادة 4 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، يحدد بقرار لوزير الصحة وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة نفسها، مصنف الأعمال الخاصة بكل مهنة من المهن المنصوص عليها في المادة 3 من القانون السالف الذكر رقم 45.13، والأعمال التي لا يمكن إنجازها إلا بناء على وصفة طبيب أو تحت إشراف ومسؤولية طبيب.